العديد من المحاولات وحفظ للعلاقات الفلسطينية مع معظم الاطراف العربية الحدّ الادنى المأمول من الاحترام المتبادل، ومن قلة ـ لكي لا نقول من عدم ـ التدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي.

حالة واحدة لم تنجح منظمة التحرير في الالتفاف عليها، هي الحالة السورية؛ فهنا بلغ خطر محاولات الاستحواذ على الورقة الفلسطينية بعد انتزاعها من ايدي اصحابها اشدّه. وإذا كان هذا الاستحواذ لم يقع، فان الانفلات من الخطر لم يتم حتى الآن.

ولعل من المفيد ان نتحرى الاسباب التي جعلت الحالة السورية فريدة بين الحالات العربية العديدة، التي تداولت اصحابها الرغبة في الهيمنة على الساحة الفلسطينية او في الحلول محل قياداتها الوطنية لصياغة مستقبل الشعب الفلسطيني.

من المتعارف عليه ان لسوريا وضعا متميزا ازاء قضية فلسطين. وفي العادة يُعلَّل وجود هذا الوضع بعوامل تاريخية وجغرافية وديمغرافية. وإن كنا نرى ان هذه العوامل ليست هي التي تعطي للوضع السوري تميزه، فهي متحققة بالنسبة لدول الطوق العربية الاخرى. ان السياسة هي العامل الاول الذي يكمن وراء التميز في الوضع السوري.

واذا تمعنا في السنوات العشرين الاخيرة، وهي عمر منظمة التحرير، فسنجد أن تحالف حملة البنادق الفلسطينيين مع سوريا التي يحكمها حزب البعث قد استند الى تشابه طروحات الجانبين، من حيث اعتبار الكفاحا لمسلح طريقاً وحيداً للتحرير، واعتماد اسلوب حرب الشعب بدل حروب الجيوش النظامية، والاستهانة بالمجهودات السياسية والتسويات السلمية. وهذا التحالف، في حينه، هو الذي مكن حملة البنادق الفلسطينيين من تحقيق انطلاقتهم المتواضعة في مطلع عام ١٩٦٥، ثم من صيانة هذه الانطلاقة ضد العداء الاسرائيلي وضد المعارضة الاردنية واللبنانية وضد الاعتراضات المصرية عليها. وهكذا تواجد حملة البنادق قريباً من حدود فلسطين لعدة سنوات، قبل الانطلاقة وبعدها، في الحضن السوري الحليف وحده. وما كان هذا الحضن دار ضيافة، بل كان لاصحابه رأي وكانوا يعدون انفسهم اصحاب القضية الفلسطينية، وقد لعبوا دوراً ملموساً بعد عام ١٩٦٧ في استبدال قيادة احمد الشقيري للمنظمة بممثلي حملة البنادق هؤلاء.

وحين كان الرفض هو السمة الغالبة في الساحتين الفلسطينية والسورية قبل عام ١٩٦٧ وبعده، وحين تجند هذا الرفض لمواجهة القبول المصري والاردني بحلول للقضية الفلسطينية في ضوء قرارات الامم المتحدة، بلغ التقارب الفلسطيني ـ السوري السياسي احدى ذرواته، واشتمل على التطابق في غالبية المسائل المطروحة. وفي ظل تعاون على اساس سياسي شامل كهذا، ضاعت الحدود بين التطابق ومحاولات الاحتواء. وحتى بعد ان نجحت «فتح» في توثيق علاقاتها بمصر وفي إقامة علاقات مع المملكة العربية السعودية، كان التطابق في وجهات النظر مع سوريا سببا في استحواذ سوريا على مكانة خاصة في العمل الفلسطيني لم يتمتع بمثلها سواها من دول الطوق.

وظل هذا التطابق قائماً، وماضياً في احداث تأثيراته المألوفة لصالح تعزيز الوجود والنفوذ السوريين في الساحة الفلسطينية، حتى اواخر عام ١٩٧٠. واخّر تجلياته الهامة تمثلت في قيام الجيش السوري، بقرار من قيادته السياسية، بعمليات عسكرية ضد الجيش الاردني حين اشتبك هذا مع قوات منظمة التحرير الفلسطينية في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠. وهذه السنوات من التعاون السياسي والعسكري هي التي عززت، ايضا، دور العوامل الجغرافية والتاريخية والديمغرافية، فجعلت لسوريا قدرات خاصة للتأثير على العمل الفلسطيني من داخله ومن خارجه.

اما انفراط هذا التطابق فيمكن التأريخ لبدايته باواخر عام ١٩٧٠، حين تبدلت قيادة حزب البعث الحاكم، وحلّت محل القيادة السابقة القيادة التي يقف على رأسها الرئيس حافظ الاسد. فمع هذه القيادة التي قبلت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وانخرطت في مجهودات التسوية، والتي